برهم صالح رئيساً للعراق

اجتماع سابق للبرلمان العراقي (رويترز – أرشيف)

انتخب البرلمان العراقي أمس مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح رئيساً للعراق، بعد جلسته المؤجلة، منذ يوم الإثنين في العاصمة بغداد.
واستأنف البرلمان جلسته الرابعة الخاصة باختيار رئيس الجمهورية برئاسة محمد الحلبوسي وبحضور ٢٩٧ نائباً من أصل ٣٢٩، ما يشير إلى اكتمال النصاب بتجاوز عدد الحضور ثلثي أعضاء المجلس.
ودار التنافس بين برهم صالح مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني وفؤاد حسين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني.
وانسحب عدد من المترشحين للمنصب، منهم النواب عبد الكريم عبطان وسليم همزة وعمر البرزنجي وعبد اللطيف رشيد، في حين رفضت هيئة رئاسة البرلمان العراقي انسحاب فؤاد حسين من السباق لمنصب رئاسة الجمهورية وأكدت استمرار المنافسة.
وفي وقت سابق، أخفق الحزبان الكرديان الرئيسيان في العراق الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، في الاتفاق على مرشح موحد لرئاسة الجمهورية عقب اجتماع ضم وفدين يمثلانهما.
ولد صالح في مدينة السليمانية ١٩٦٠ في كردستان العراق، واعتقل من قبل نظام صدام حسين مرتين بتهمة انتمائه للحركة التحررية الكردية وأمضى ٤٣ يوماً في معتقلات الأمن حيث تعرض إلى التعذيب.
وأدى امتحانات الدراسة الإعدادية في المعتقل وتخرج بتفوق حاصلًا على المرتبة الأولى في كردستان والثالثة على مستوى العراق بمعدل ٩٦,٥ بالمئة.
وغادر العراق متوجهاً إلى المملكة المتحدة لإتمام دراسته بعد الإفراج عنه.
ويحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة كارديف، وشهادة الدكتوراه في الإحصاء والتطبيقات الهندسية في الكومبيوتر من جامعة ليفربول.
انضم صالح إلى صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني في نهاية السبعينيات من القرن الماضي، وتدرج حتى أصبح عضواً في تنظيمات أوروبا للحزب ثم مسؤول مكتب العلاقات الخارجية في الاتحاد في لندن.
كُلف عام ١٩٩٢ بإدارة مكتب الاتحاد الوطني في الولايات المتحدة، وأصبح ممثلاً لأول حكومة لإقليم كردستان لدى الولايات المتحدة الأميركية، ويعد من أبرز المدافعين عن القضية الكردية، حيث كان له دور بارز في التعريف بقضية الكرد ومعاناة الشعب العراقي في دوائر وأروقة صنع القرار.
شغل منصب رئيس حكومة إقليم كردستان للفترة من كانون الثاني ٢٠٠١ وحتى منتصف ٢٠٠٤، ثم منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في الحكومة العراقية المؤقتة عام ٢٠٠٤، ومن بعدها وزيراً للتخطيط في الحكومة العراقية الانتقالية عام ٢٠٠٥ ونائباً لرئيس مجلس الوزراء في أول حكومة منتخبة عام ٢٠٠٦ حيث تولى مهمة الملف الاقتصادي رئيساً للجنة الاقتصادية.
أسس الجامعة الأميركية في العراق – السليمانية ويشغل منصب رئيس مجلس أمنائها حالياً.
يتمتع برهم صالح بعلاقات كردستانية عراقية إقليمية ودولية واسعة لكونه سياسياً معتدلاً ومنفتحاً على جميع التيارات السياسية في البلاد.
ويتمتع بشبكة علاقات صميمية مع الوسط الإعلامي والثقافي، كما له العديد من النشاطات في المحافل السياسية والثقافية والاقتصادية العالمية.

العاملون في «أونروا» في غزة يهددون بالعصيان الوظيفي

عدوان الاحتلال والمستوطنين يتصاعد على الأقصى

فلسطين المحتلة– محمد أبو شباب

في تطور وصف بالأخطر منذ سنوات سحبت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» عشرة من كبار موظفيها من مقراتها في غزة، بذريعة عدم توفر السلامة الأمنية لهم أثناء ممارسة عملهم، ويتزامن سحب الموظفين مع إضراب شامل شل أمس الثلاثاء واليوم الأربعاء جميع مرافق «أونروا» في قطاع غزة، وأغلقت جميع المؤسسات التعليمية والصحية والخدماتية.
وقال اتحاد الموظفين في الوكالة في بيان له: إن رئاسة وكالة الغوث تجاهلت جميع مطالب اللاجئين الفلسطينيين، بل وتراجعت عن تفاهمات سابقة نصت على عدم فصل ألف موظف، متهماً رئاسة «أونروا» بممارسة سياسات خطيرة ستقود في النهاية لتقويض عمل الوكالة.
وهدد الاتحاد بالإضراب المفتوح عن العمل والعصيان العام في جميع المرافق التابعة لوكالة الغوث ما لم تستجب لطلبات اللاجئين الفلسطينيين، وتتراجع عن قراراتها.
ويأتي إضراب العاملين في «أونروا» في ظل تقلص أزمة الوكالة المالية، وبات العجز في الموازنة لا يتجاوز ٦٨ مليون دولار إثر جمع التبرعات من المانحين، بعد أن وصل نصف مليار دولار إثر وقف واشنطن تمويلها للأونروا.
وفي القدس المحتلة تزداد الأوضاع سخونة مع تصاعد عدوان الاحتلال وعصابات المستوطنين على المقدسين والمسجد الأقصى المبارك.
وقالت مؤسسات مقدسية: إن جماعات نفذوا احتفالات دينية صاخبة في شوارع مدينة القدس والشوارع المؤدية إلى الأقصى مرددين عبارات عنصرية تدعو للموت للعرب، وقد حولت قوات الاحتلال شوارع المدينة المقدسة إلى ثكنة عسكرية، لتوفير الحماية لقطعان المستوطنين لتنفيذ عمليات اقتحامهم للأقصى التي باتت يومية بذريعة حلول الأعياد اليهودية.
هذا وتواصل قوات الاحتلال مسلسل الإبعاد للمقدسيين حيث أبعدت خلال الأيام الماضية نحو ٣٥ مقدسياً عن مدينة القدس لعدة أسابيع، كما تواصل قوات الاحتلال فرض الحصار على منطقة الخان الأحمر شرق القدس المحتلة حيث حالة من التوتر والغليان تسود المنطقة، مع قيام الاحتلال وقطعان المستوطنين برش مياه عادمة على سكان الخان الأحمر لإجبارهم على الرحيل مع انتهاء المهلة التي حددتها سلطات الاحتلال لسكان الخان الأحمر بالرحيل قبل عملية الهدم الشامل التي قد تنفذ في أي لحظة.

أميركا تساعد إسرائيل بـ٣٨ مليار دولار

بدأ أمس تنفيذ اتفاق المساعدات العسكرية الأميركية «لإسرائيل»، والذي يتضمن مساعدة الأخيرة بـ٣٨ مليار دولار على مدى عشر سنوات.
وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية هيذر ناويرت إن بلادها ستحول لإسرائيل ٣ مليارات و٨٠٠ مليون دولار في العام على مدى ١٠ سنوات وذكرت، بأن الاتفاق على ذلك تم في عهد الرئيس السابق باراك أوباما.
وشددت على أن الاتفاق «يعكس مدى التأييد من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونغرس الأميركي لإسرائيل التي تواجه تحديات كثيرة في الشرق الأوسط». وأشارت إلى أن بدء تنفيذ الاتفاق، يدل كذلك على التزام الرئيس دونالد ترامب والشعب الأميركي بضمان أمن «إسرائيل».
وقالت الخارجية الأميركية: «ونحن ندخل السنة المالية الجديدة، تبدأ فترة العشر سنوات لمذكرة التفاهم التي تبلغ قيمتها ٣٨ مليار دولار والتي وقعتها الولايات المتحدة وإسرائيل في عام ٢٠١٦، في فترة الإدارة السابقة».
وبموجب شروط مذكرة التفاهم، ستقدم الولايات المتحدة تمويلاً لإسرائيل بقيمة ٣,٣ مليار دولار في التمويل العسكري الأجنبي و٥٠٠ مليون دولار للبرامج التعاونية للدفاع الصاروخي خلال كل سنة من السنوات العشر القادمة. وتابعت: «إسرائيل حليف ذو قيمة للولايات المتحدة يواجه اليوم تهديدات إقليمية متصاعدة بشكل خطير، وتؤكد الولايات المتحدة دون قيد أو شرط حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، ومذكرة التفاهم هذه هي دليل ملموس على التزامنا بقدرة إسرائيل على الدفاع عن نفسها بميزة عسكرية نوعية على جميع الخصوم المحتملين الإقليميين». وتعتبر مجموعة المساعدات الأمنية هذه، أكبر حزمة مساعدات تقدمها واشنطن على الإطلاق، حيث ستخصص ٥ مليارات منها لمواصلة تطوير المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ البالستية والباقي لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية الأميركية. وبحسب خبراء وجاء توقيع اتفاق المساعدة الأميركية «لإسرائيل» في عهد أوباما، من أجل تهدئة التحفظات الإسرائيلية على الاتفاق النووي مع إيران. وكانت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الابن أقرت في عام ٢٠٠٧ حزمة مساعدات عسكرية لإسرائيل تمتد لـ١٠ سنوات، بمقدار ٣٠ مليار دولار، للسنوات المالية ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٨، والتزمت بها إدارة الرئيس السابق باراك أوباما
هذا وتجاوزت المساعدات الأميركية لإسرائيل خلال نصف القرن الماضي مبلغ ٨٤ مليار دولار، قدمت على شكل منح وقروض مالية غير مستردة بحسب صحيفة «واشنطن تايمز» الأميركية.
وكان متوقعاً أن تبادر «إسرائيل» بدفع أصول القروض المستحقة إلا أن لجنة خاصة بالكونغرس الأميركي حالت دون ذلك وعملت على إخفاء هذه الحقيقة عن دافع الضرائب الأميركي.

وكالات

الرئيس اللبناني يتوعد إسرائيل في حال انتهكت سيادة لبنان

أكد الرئيس اللبناني العماد ميشال عون، أن «ادعاءات» رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بوجود قواعد عسكرية لحزب الله في محيط مطار بيروت «لا أساس لها من الصحة». وأبلغ عون، وزيرة الشؤون الخارجية في النمسا كارين كنيسيل، التي استقبلها أمس في قصر بعبدا، أن إسرائيل تخفي تهديداً جديداً للسيادة اللبنانية واستهدافاً للمطار الدولي.
ودعا النمسا ودول العالم إلى «التنبه لما تخطط له إسرائيل تجاه لبنان، لاسيما أنها تواصل انتهاكاتها للقرارات الدولية ومنها القرار ١٧٠١»، لافتاً إلى أن لبنان «سوف يواجه أي اعتداء إسرائيلي ضد سيادته».
وأطلع عون الوزيرة كنيسيل التي تعنى أيضاً بشؤون أوروبا والاندماج، على «موقف لبنان الداعم لعودة اللاجئين السوريين إلى المناطق السورية الآمنة»، عارضاً التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي نتجت عن تدفق اللاجئين السوريين إلى بلاده منذ ٢٠١١.
من جهتها، أكدت كنيسيل «تأييد النمسا لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه داعية إلى احترام تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١، وتعزيز العلاقات اللبنانية النمساوية وتطويرها في المجالات كافة». وكان وزير الخارجية اللبناني جبران باسيل والسفراء المعتمدون في البلاد، زاروا أول أمس المواقع التي تحدث عنها رئيس وزراء الكيان الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قرب مطار بيروت وزعم بأكاذيبه المعهودة أن لحزب الله مصانع أسلحة بها.
ونقل موقع التيار الذي يرأسه باسيل، عن السفير الروسي ألكسندر زاسيبكين تصريحاته من ملعب العهد، حيث قال: «الجولة التي قامت بها وزارة الخارجية مقنعة لنا وليس هناك ما تدعيه إسرائيل».
وبعد انتهاء الجولة قال باسيل: «أنتم كوسائل إعلام شهود على حقيقة ما تم ادعاؤه من قبل إسرائيل»، مضيفاً: إن لبنان يريد أن يعيش بسلام وقمنا بهذه الجولة لإثبات ما يتعرّض له لبنان. وأفاد بأن بيروت لن تقصّر بالقيام بواجباتها الدبلوماسية، والصحافة العالمية هي أكبر رد على نتنياهو، قائلاً في السياق إن هناك من لا يستطيع العيش من دون دم وتهجير وحرب.
ورد وزير الخارجية اللبناني على مزاعم نتنياهو خلال خطابه بالأمم المتحدة، حين قال إن لدى حزب الله مصانع أسلحة قرب مطار بيروت وعرض صوراً لتلك المواقع. وقال جبران باسيل: إن إسرائيل تسعى «لتبرير عدوان آخر» بمزاعم زائفة عن مواقع صاروخية للحزب. وصرح باسيل أن نتنياهو يستغل منصة الأمم المتحدة لـ«إطلاق الأكاذيب»، موضحاً أن إسرائيل لا تحترم المنظمة الدولية ولا تطبق قراراتها وفي لبنان لم تحترم القرار ١٧٠١.
وأفاد بأن إسرائيل لا تستطيع أن تخيف اللبنانيين وعندما تهدد تكون في موقف ضعف. بدوره علق رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري، على التهديدات الإسرائيلية مشدداً على أنه «لا ينبغي المرور على هذا الأمر مرور الكرام».
وقال بري: «نحن أمام وضع خطر، بل نحن أمام كلام حرب» حسبما نقلت صحيفة الجمهورية اللبنانية.

وكالات

بيونغ يانغ: إعلان انتهاء الحرب ليس ورقة للمساومة في نزع السلاح النووي

أكدت بيونغ يانغ أن إعلان نهاية الحرب الكورية التي دارت رحاها بين عامي ١٩٥٠ و١٩٥٣، يجب ألا يكون «ورقة للمساومة» في نزع سلاح كوريا الديمقراطية النووي.
وذكرت وكالة الأنباء الشمالية أمس الثلاثاء، أن بيونغ يانغ «لن تعول على ذلك كثيراً» إذا لم تكن الولايات المتحدة تريد إنهاء حالة الحرب.
وأضافت: إن إعلان انتهاء الحرب كان ينبغي أن «يتم قبل نحو ٥٠ عاماً»، ووصفته بأنه «العملية الأساسية من أجل إقامة علاقات جديدة وسلام بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة» في شبه الجزيرة الكورية، وهذا ما «التزمت به الولايات المتحدة أيضاً».
وكشفت وكالة الأنباء الكورية الديمقراطية أمس أن بعض الخبراء الأميركيين طرحوا تبادلاً ممكناً بين إعلان ينهي الحرب ونزع السلاح النووي.
وأوضحت وكالة الأنباء الكورية الديمقراطية أن «إنهاء الحرب... ليس هدية يقدمها شخص إلى شخص آخر وهذا لا يمكن أن يكون عنصر مساومة للتوصل إلى نزع سلاح كوريا الشمالية النووي».
وأوضحت الوكالة أن بيونغ يانغ على استعداد لاتخاذ «تدابير مثل النزع الطائل» لترسانتها النووية «إذا ما اتخذت الولايات المتحدة تدابير موازية»، لكنها من جديد لم تقدم تفاصيل.
وكان زعيم كوريا الديمقراطية كيم جونغ أون قد عبر في بيان مشترك مع رئيس كوريا الجنوبية مون جيه إن، في قمتهما في بيونغ يانغ الشهر الماضي، عن استعداده «لتفكيك دائم» لمجمع يونغ بيون النووي إذا اتخذت الولايات المتحدة إجراء مناسباً من جانبها، فيما اعتبر مون أن هذا سيشمل إعلاناً عن نهاية رسمية للحرب.
واتفق كيم والرئيس الأميركي دونالد ترامب في سنغافورة في حزيران الماضي على إحلال «سلام ثابت ودائم» في شبه الجزيرة الكورية.

روسيا اليوم – رويترز – ا ف ب

طهران تعلن أنها أرسلت ٥٦ سفينة حربية منذ ٢٠٠٧ إلى المياه البعيدة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية: لم نجد أي نشاط نووي سري في إيران

من مناورات سابقة للبحرية الإيرانية في بحر قزوين (عن الإنترنت – أرشيف)

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن زيارتها كل المواقع الإيرانية التي أرادت تفتيشها وقالت إنها «لم تجد أي نشاط نووي سري فيها». وأضافت: «المنظمة لا تزال تحتفظ بتقييمها القاضي بعدم وجود نشاط أو مواد نووية سرية لدى طهران»، مؤكدةً أن «عمليات التفتيش تمت وفق البروتوكول الإضافي ووصلت إلى جميع المواقع».
وقال مدير الوكالة يوكيا أمانو إن «التقييمات الخاصة بغياب المواد أو النشاط النووي غير المعلن في إيران لا تزال سارية».
إلى ذلك قالت الوكالة إن استقلاليتها تأتي في المقام الأول وإنها لا تتعامل مع المعلومات المقدمة إليها دون فحص وذلك رداً فيما يبدو على حديث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن «مستودع ذري سري» في إيران.
وأدلى نتنياهو بتصريحه في كلمة ألقاها خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأسبوع الماضي. وحث الوكالة الدولية على زيارة الموقع في طهران. وأيد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية في وقت لاحق هذه الدعوة.
ويعارض نتنياهو الاتفاق النووي بين إيران وقوى عالمية وتراقب الوكالة الدولية للطاقة الذرية الالتزام به.
وقال أمانو في بيان أمس «ترسل الوكالة المفتشين إلى المواقع فقط عند الحاجة وتستخدم الوكالة كل التدابير المتعلقة بالمعلومات المتوافرة لديها لكنها لا تتعامل مع أي معلومة دون فحص».
ولم يشر بيان أمانو على وجه التحديد إلى إسرائيل أو البيان لكن هذا هو أول تصريح علني له منذ الكلمة التي ألقاها نتنياهو. وقال إن الوكالة نفذت ما يطلق عليه التفتيش المكمل، الذي عادة ما يتم بعد فترة وجيزة من الأخطار به، لجميع المواقع التي تعين زيارتها في إيران.
وقال: «كل المعلومات التي تم الحصول عليها بما فيها تلك الواردة من أطراف ثالثة تخضع لمراجعة حثيثة وخضعت مع المعلومات الأخرى الواردة لتقييم مستقل يستند إلى خبرة الوكالة».
وأضاف: «وحفاظاً على المصداقية، فإن استقلالية الوكالة فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة التحقق تأتي في المقام الأول من حيث الأهمية».
وفي سياق منفصل قال قائد منطقة الأمامة الأولى التابعة للبحرية الإيرانية إن بلاده أرسلت ٥٦ سفينة حربية منذ ٢٠٠٧ إلى المياه البعيدة ومستعدة للتمركز البحري في أي منطقة من مياه العالم إذا تطلب الأمر.
وتابع قائد منطقة الأمامة الأولى مجتبي محمدي، أن طهران أرسلت ٥٦ قطعة بحرية حربية إلى المياه البعيدة للقيام بمهام وللحفاظ على مصالحها من اعتداء القراصنة، مؤكداً استعداد إيران للتمركز في أي منطقة من مياه العالم إذا تطلب الأمر وذلك توفيراً لأمن التنقل البحري الإيراني والحفاظ على مصالح البلد.
وأشار إلى أن السفن العسكرية الإيرانية موجودة حالياً في خليج عدن لحفظ أمن الخطوط النقلية، وما زال إرسال هذه الفرق مستمراً حتى الآن.

الميادين – آرنا – روسيا اليوم

الرعونة الأميركية في العراق.. احرق واهرب

أحمد ضيف الله

بعد أن كانت التظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في الـ٨ من آب الماضي في محافظة البصرة بشكل خاص، والتي انتقلت شرارتها إلى باقي المحافظات العراقية الوسطى والجنوبية، المطالبة بالخدمات العامة الأساسية، كالكهرباء والماء، واستيعاب العاطلين عن العمل، ومحاربة الفساد في دوائر الدولة، قد توقفت بعد وعود حكومية بمعالجتها.
عادت التظاهرات المطلبية العادلة والمحقة، لتنطلق مجدداً من مواقع مختلفة في محافظة البصرة، مطلع شهر أيلول الماضي، احتجاجاً على شح مياه الشرب وارتفاع نسبة الملوحة فيها، حيث بات الوضع الخدمي في البصرة مع ارتفاع درجات الحرارة أمراً مأساوياً لا يطاق.
إلا أن قيام بعض المتظاهرين مساء الـ٥ من أيلول الماضي وعلى مدى يومين، بتخريب وإحراق المباني العامة والممتلكات الخاصة، كان أمراً غير مبرر، طارحاً الكثير من التساؤلات وإشارات الاستفهام.
فإذا كان إحراق مبنى المحافظة يمكن تفهمه على أنه ردة فعل غاضبة من المتظاهرين على فساد الإدارة وسوء أدائها، وإذا كان حرق بعض مقرات الأحزاب المشاركة في الحكم، يمكن أن يعني أنه كان احتجاجاً على سوء أداء هذه الأحزاب في إدارة الدولة، فما المنطق في إحراق مقرات أحزاب محلية لا علاقة لها بالحكم، ومقرات قنوات محلية تلفزيونية وإذاعية محلية؟ وما المعنى من إحراق منازل مسؤولين محليين؟ وما الغاية من استهداف بعض المولات التجارية والمصارف، وعدد من المواقع الإدارية الحكومية؟ وما هو المبرر في منع فرق الدفاع من إطفاء الحرائق، والتعرض لعناصرها بالحجارة؟
إن أخطر ما جرى هو قيام بعض المتظاهرين بإحراق المقر الرئيس لهيئة الحشد الشعبي في البصرة بالكامل، والتوجه بعد ذلك إلى مستشفى «جعفر الطيار» حيث يرقد جرحى ومعاقو الحشد الشعبي، وقاموا بتخريب المبنى وتحطيم الأجهزة الطبية فيه، والاعتداء بالضرب على المرضى والكادر الطبي فيه، من العراقيين والعرب والأجانب، الذين يقدمون خدماتهم لمن واجه تنظيم داعش وتصدى له، ثم توج بعض المتظاهرين هياجهم المفتعل، باقتحام مبنى القنصلية الإيرانية في مدينة البصرة وأضرموا النار فيه!
إن دفع المتظاهرين للاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة، من أجل إشاعة الفوضى، جاء بتوجيه خارجي خبيث، نفذته أياد عراقية خارجة على القانون، وهو ما أكده بيان الهيئة التنسيقية لتظاهرات البصرة في الـ٨ من أيلول المنصرم، حيث أعلنت براءتها «من أعمال الشغب والتخريب المنهج الذي تتخذه مجاميع مدسوسة استغلت الأوضاع في البصرة لتحقيق أهدافها»، وأنها «تنسحب من أي تجمع»، مشيرة إلى أن «الذي يجري الآن خطط ممنهجة لتصفيات سياسية على حساب جراحنا».
وبعد ساعات من حرق مبنى القنصلية الإيرانية في مدينة البصرة في الـ٧ من أيلول الماضي، سقطت ثلاث قذائف هاون في منطقة خالية داخل المنطقة الخضراء حيث مقر السفارة الأميركية في بغداد، كذلك سقطت ثلاث قذائف أخرى في أرض غير مشغولة بالقرب من مطار البصرة، حيث تقع القنصلية الأميركية بجوار المطار، من دون أن تسفر العمليتان عن أية خسائر بشرية أو مادية، ما دفع الرئاسة الأميركية لتقول في بيان لها في الـ١١ من ذات الشهر: إنّ «الولايات المتحدة ستحمّل النظام في طهران مسؤولية أي هجوم يؤدي لإصابة موظفينا أو لإلحاق الضرر بمرافق حكومة الولايات المتحدة، أميركا سترد بسرعة وبحزم للدفاع عن حياة الأميركيين».
فيما اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أن البيان «يفتقد إلى أي مصداقية وهو مثير للحيرة ومحرض وغير مسؤول»، مؤكداً أن «السياسات المثيرة للتوتر والممارسات التي تنطوي على التدخلات العدوانية للإدارة الأميركية هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار وأعمال العنف وإثارة التوترات والفرقة في المنطقة».
في الـ٢٠ من أيلول الجاري، رُفعت لافتات في شوارع مدينة البصرة الرئيسة بكثافة، كتب فيها «القنصل الأميركي سبب خراب البصرة»، مع انتشار صور ومقاطع فيديو تداولتها مواقع التواصل الاجتماعي، تجمع القنصل الأميركي تيمي ديفيس بشباب من البصرة كانوا من بين المتظاهرين، وأخرى تجمعه مع قيادات بعض منظمات المجتمع المدني المعروفين، ممن كان لهم تأثير كبير في تأجيج أعمال الشغب في محافظة البصرة.
لقد عمدت القنصلية الأميركية في البصرة على وجه الخصوص، وعلى مدى العام الماضي والحالي، إلى إقامة دورات عدة حملت اسم «مهارات الإرشاد»، وورشات عمل للسفارة الأميركية في بغداد كجزء من برنامج «الزائر الأميركي المحترف» تستهدف طلاب الجامعات وممثلي المنظمات الشبابية، والشبان المتميزين من كل أنحاء العراق.
ومما يبدو أن أميركا بعد الخسارة التي منيت بها على جبهات الحرب الساخنة، حيث تبنت واستثمرت تنظيمي داعش وجبهة النصرة، عادت لتستخدم أسلوبها القديم بالحرب الناعمة في محاولة لاستعادة نفوذها المتهاوي، باستثمار حماس الشباب من خلال تشجيعهم على إنشاء جمعيات ومؤسسات ونواد ذات توجهات إنسانية وخدمية، ومن ثم استثمار ذلك في سلوك مشبوه، الأمر الذي كُشف مؤخراً بعد اضطرابات البصرة، باستثمارها التقصير الحكومي الواضح في تقديم أبسط الخدمات للمواطن العراقي.
وبينما قال السفير الإيراني في العراق ايرج مسجدي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع محافظ البصرة أسعد العيداني لدى افتتاحه مقراً جديداً لقنصلية بلاده في المدينة في الـ١١ من أيلول الماضي: إن «الاعتداء الذي تعرضت له القنصلية لن يؤثر على العلاقات بين البلدين بحكم المشتركات الكثيرة بينهما وإن كان عدونا المشترك يحاول تخريب هذه العلاقات»، مضيفاً: «لا نريدها أن تتوقف (القنصلية) عن تقديم خدماتها ولو ليوم واحد»، كما لم تطلب السفارة الإيرانية في العراق من رعاياها خلال أحداث البصرة مغادرة المحافظة، أو مغادرة العراق.
أعلنت وزارة الخارجية الأميركية في الـ٢٦ من أيلول الماضي إغلاق قنصليتها في البصرة، و«المغادرة المنظمة» لجميع موظفيها، محذرة الأميركيين من السفر إلى العراق. وقال وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو: «لقد أبلغت حكومة إيران بأن الولايات المتحدة ستحمل إيران المسؤولية مباشرة عن أي ضرر يلحق بالأميركيين أو بمنشآتنا الدبلوماسية في العراق أو في أي مكان آخر، سواء أكان ذلك مرتكباً من جانب قوات إيرانية بشكل مباشر أو من جانب ميليشيات مرتبطة بها».
السيد علي شمخاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني قال في الـ١٠ من أيلول الماضي بشأن التهديدات الأميركية لإيران: إن زمن «اضرب واهرب» قد ولى، وكذلك لسان حال العراقيين يقول: إن زمن «احرق واهرب» لن يمر دون حساب. فقد تسببت أحداث البصرة الأخيرة في سقوط «١٥ شهيداً و١٩٠ جريحاً من المتظاهرين والقوات الأمنية بإصابات مختلفة الأنواع والخطورة»، إضافة إلى التسبب في خسائر مادية قدرت «بملايين الدولارات»، وعلى أميركا دفع ثمن رعونتها، ليس فقط عما فعلته في البصرة، إنما عن كل ما قامت به من أعمال قتل وتخريب منذ احتلالها للعراق.
إن الهروب الأميركي من البصرة يؤكد مسؤوليتها عما جرى إذ «يكاد يقول المريب خذوني».